الأمم المتحدة S/2024/571

مجلس الأمن

Distr.: General
5 August 2024
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 5 آب/أغسطس 2024 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة للتدابير غير القانونية التي اتخذتها الهند في 5 آب/أغسطس 2019 لضم ولاية جامو وكشمير المحتلة، يشرفني أن أحيل إليكم رسالة مؤرخة 5 آب/أغسطس 2024 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من عضو مجلس الشيوخ محمد إسحاق دار، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية باكستان.

وأرجو تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن، في إطار البند المعنون "المسألة الهندية – الباكستانية".

(توقيع) منير **أكرم**

090824 090824 24-14173 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 5 آب/أغسطس 2024 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

1 - أكتب إليكم بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة لمحاولة الهند غير القانونية في 5 آب/أغسطس 2019 ضم ولاية جامو وكشمير المحتلة وفرض ما وصفته قيادتها، بما يُنذر بالسوء، بأنه "حل نهائي" لكشمير. ولقد مرت 76 عاماً أيضاً منذ أن قضى مجلس الأمن بأن "القرار النهائي بخصوص مصير ولاية جامو وكشمير سيُتخذ وفقاً لإرادة الشعب، التي يُعبَّر عنها من خلال الأسلوب الديمقراطي المتمثل في إجراء استفتاء حر ونزيه برعاية الأمم المتحدة". لكن للأسف، لم تنفَّذ قرارات مجلس الأمن على مدى العقود السبعة الماضية لأن الهند تنكّرت لتعهداتها القيام بذلك ولجأت بدلا من ذلك إلى القمع الوحشي للحقوق الأساسية لشعب كشمير، وخاصة حقه في تقرير المصير.

2 - ولقد أدت التطورات الحاصلة خلال العقود السبعة الماضية، وخاصة منذ 5 آب/أغسطس 2019، إلى استخلاص الاستنتاجات الواضحة الستة التالية.

3 - أولا، أدى احتلال الهند غير القانوني لولاية جامو وكشمير إلى ارتكاب بعض من أفظع انتهاكات حقوق الإنسان للشعب الكشميري. فمنذ عام 1989، قتلت قوات الاحتلال الهندية أكثر من 000 100 من الرجال والنساء والأطفال الكشميريين. واغتصبت قوات الاحتلال حوالي 000 20 امرأة. ومن الحالات البارزة الاغتصاب الجماعي الواسع النطاق الذي تعرضت له عشرات النساء والفتيات الكشميريات في قريتي كونان وبوشبورا التوأمين خلال ليلة 23 إلى 24 شباط/فبراير 1991. وقد وثّقت انتهاكات حقوق الإنسان تلك توثيقاً جيداً في التقريرين الصادرين عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في عامي 2018 و 2019. كما عمَّمت باكستان على الأمم المتحدة ملفاً مفصلا يتضمن أدلة ملموسة عن أكثر من 400 2 جريمة ارتكبها مسؤولون هنود معروفةٌ أسماؤهم في ولاية جامو وكشمير التي تحتلها الهند.

4 - ومنذ آب/أغسطس 2019، عزَّزت الهند صفوف جيش الاحتلال التابع لها، الذي يبلغ تعداد جنوده الآن 000 900 في ولاية جامو وكشمير المحتلة بشكل غير قانوني. واختُطف أكثر من 000 13 شاب كشميري وعذِّب العديد منهم. وقد تفشت عمليات القتل خارج نطاق القضاء، والاعتقال التعسفي للمدنيين الأبرياء، واستخدام التعذيب على نطاق واسع، والإخفاء القسري، والاغتصاب والعنف الجنسي، والحرمان من حرية التعبير والدين، ومصادرة أراضي الكشميريين ومواردهم الطبيعية.

5 - ثانياً، أصدرت الهند أكثر من 4,2 ملايين شهادة إقامة لغير الكشميريين؛ واستولت على أراض بكشمير وسمحت لغير الكشميريين بشراء العقارات والتسجيل في القوائم الانتخابية. إن محاولة الهند تغيير التركيبة السكانية لولاية جامو وكشمير المحتلة من ولاية ذات أغلبية مسلمة إلى إقليم ذي أغلبية هندوسية محاولةٌ تشكل انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن 47 (1948) و 91 (1951) و 122 (1957). كما تشكِّل الحملة الرامية إلى تغيير البنية الديمغرافية والوضع القانوني لولاية جامو وكشمير المحتلة انتهاكاً صارخاً لاتفاقية جنيف الرابعة والقانون الدولي الإنساني وترقى إلى مستوى جرائم حرب.

6 - ثالثاً، لن تتمكن الهند، على الرغم من قمعها الواسع النطاق، من ثني الشعب الكشميري عن السعي من أجل نيل الحرية وتقرير المصير. وكانت الأعمال غير القانونية التي قامت بها الهند في 5 آب/أغسطس 2019 مصحوبة بنشر جنود شبه عسكريين إضافيين بلغ عددهم 000 180؛ وقمع عسكري واسع النطاق في الإقليم المحتل؛ وتعتيم إعلامي، شمل قطع خدمات الإنترنت والهاتف، وفرض حظر تجول مؤلِم لفترات

طويلة في ولاية جامو وكشـــمير المحتلة، مما حوَّل المنطقة إلى أكبر ســـجن في الهواء الطلق في العالم. ولا يزال جميع قادة حركة حريات المؤيِّدين للحرية، وهي الصوت الحقيقي للشعب الكشميري، مسجونين لأكثر من عقد من الزمان. وقد توفي عدة قادة منهم في ظروف مريبة أثناء احتجازهم من قبل الهند. أما الســـيد ياسين مالك، زعيم مؤتمر حريات لجميع الأحزاب، الذي حُكم عليه بالسجن مدى الحياة بسبب قضية تمويل إرهاب ملفقة، فإنه يواجه الآن مطلباً هندياً بعقوبة الإعدام. ومع ذلك، يواصل القادة الكشميريون والكشميريون من جميع مناحي الحياة ومن مختلف الأطياف الســياســية المطالبة بحقوقهم الأســاســية وبنقض الإجراءات الانفرادية وغير القانونية التي أعلنتها الهند في 5 آب/أغسطس 2019.

7 - رابعاً، يشــكل النزاع في كشــمير خطراً جلياً يتهدد الســلم والأمن الدوليين. ففي 26 شــباط/فبراير 2019، قصفت طائرة هندية الأراضي الباكستانية. وكان من الممكن أن يؤدي ذلك إلى حرب واسعة النطاق بين دولتين نوويتين لولا رد باكستان العسكري المحسوب وما أبدته من ضبط النفس. واتخذت القوات المسلحة الهندية مذاهب خطيرة، مثل مذهب "البداية الباردة" الذي تتوخى به شـــن هجوم مباغت على باكســـتان. كما أنها تتصوّر خوض "حرب محدودة في ظل التهديد النووي". وقد أدلى وزير الخارجية الهندي بتصريحات طالب فيها بجزء جامو وكشمير الخاضـع للإدارة الباكستانية. وهدد وزير الدفاع في الهند "بالاستيلاء" على هذا الإقليم بالقوة. وهدد قائد الجيش الهندي بعبور خط المراقبة. وفي وجه هذه التهديدات، مارسـت باكسـتان ضبط النفس. لكننا سنرد بكل ما نملك من قدرات رداً على العدوان الهندي.

8 - خامسـاً، تُنشـر الأعتدة العسـكرية الهندية في الغالب ضـد باكسـتان. ومشـتريات الهند الضـخمة المستمرة من الأسلحة، إلى جانب التعجيل بسباق تسلح إقليمي، أمران قد يشجّعان نيودلهي على شن عدوان عسـكري آخر على باكسـتان. لذلك يجب إقناع الهند بوقف حشـد قواتها العسـكرية وقبول اقتراح باكسـتان الداعي إلى اعتماد الطرفين "نظاماً استراتيجياً لضبط النفس".

9 - وختاماً، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يســتمر في تجاهل التهديد الخطير للســلم والأمن في جنوب آسيا. ويجب على مجلس الأمن أن يحيط علماً بالحالة السائدة وأن يشجّع على إيجاد حل فعال وسلمي للنزاع الدائر في كشمير، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ورغبات شعب كشمير. فبدون حل نزاع كشمير، لن يكون هناك سلام دائم في جنوب آسيا.

(توقيع) محمد إسحاق **دار**